الاقتصاد السياسي للنفط:
رؤية عربية لتطوراته(*)

يوسف خليفة اليوسف(**)

أستاذ اقتصاد سابق في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة

في هذه المقالة التي تتركّز موضوعاتها على الاقتصاد السياسي للنفط من منظور عربي، نقدم ما يشبه «السيرة الذاتية للنفط التي نعالج فيها دور هذا المورد في العالم منذ اكتشافه وحتى يومنا هذا، وهي سيرة تتبّع هذا المورد منذ اكتشافه، وترسم صورة له، وهو يتربّع على عرش الطاقة، وتأثيره وتأثره بالتطورات العلمية، ثم دخوله حلبة الصراع السياسي والاقتصادي محلياً ودولياً، والحروب التي ارتبطت به، والفرص والتحديات التنموية التي حملها إلى الإنسان العربي، خاصة منذ تزايد اعتماد العالم على النفط العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اضافة إلى الإشكاليات البيئية المرتبطة بهذا المورد والتوقعات المستقبلية حول نضوبه.

أولاً: بدايات النفط

تعود بدايات النفط إلى شركة ستاندرد أويل التي أسسها جون روكفلر كمؤسسة لتكرير النفط عام ١٨٧٠ في ولاية كليفلاند في الولايات المتحدة، ثم اتسع نشاطها ليغطي بقية مراحل النفط من نقل عبر الأنابيب إلى نقل بحري، وإلى الحفر والتسويق، وكان لها النصيب الأكبر من هذه النشاطات. وفي عام ١٨٨٠ كانت لهذه الشركة شركات فرعية تابعة يصل عددها إلى ٣٠ شركة، الأمر الذي دفع الحكومة الفدرالية إلى اعتبارها مؤسسة احتكارية تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة، فصدر قرار من المحكمة عام ١٩١١ بتجزئتها إلى حوالى ٣٦ شركة مستقلة. ومن بين هذه الشركات ظهرت لاحقاً بعض الشركات النفطية الكبرى أو ما عرف بـ «الأخوات

(*) في الأصل، تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية ـ ببيروت، بالعنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: subhanah@emirates.net.ae.

السبع»[١]، التي سيطرت على نفط العالم بعد ذلك حتى بداية السبعينيات[٢]. وفي روسيا وبلاد القوقاز قامت الحكومات عام ١٨٧٢ بتخصيص عمليات اكتشاف النفط وإنتاجه. وقد برزت شركات نفط خاصة تملكها أسرة روتشيلد، وشركة أخرى للأخوين نوبل، وفي الوقت نفسه كانت هناك في أوروبا شركتا شل والشركة الملكية الهولندية، وهما شركتان بدأتا في السنوات اللاحقة تتوسعان في آسيا وأوروبا، وانضمت إليهما لاحقاً شركة النفط البريطانية[٣]. وقد جاءت التطورات اللاحقة لتؤكد منطقية ما حاول روكفلر فعله، أي تنظيم سوق النفط، وعدم تركه لقوى السوق، لأن ذلك يؤدي إلى تذبذبات كبيرة في الاقتصاد. وفي أواخر العشرينيات عندما اشتدت المنافسة بين شركات النفط، شعرت هذه الشركات بضرورة تنظيم السوق، واجتمعت في قلعة أشناكاري في اسكوتلندا عام ١٩٢٨، وتوصلت إلى اتفاق يحفظ استقرار السوق ولا يتركه لقوى العرض والطلب وحدها[٤]. وفي بداية الثلاثينيات، واجهت الولايات المتحدة أزمة مشابهة، حيث ارتفع إنتاج النفط بصورة كبيرة، وتراجعت أسعاره من حوالى ١,٨٥ دولار للبرميل عام ١٩٢٦ إلى حوالى ١٥ سنتاً عام ١٩٣١، الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية، ممثلة بهيئة سكك حديد تكساس إلى التدخل في السوق وتنظيم الإنتاج لإيجاد استقرار في الأسعار. وقد استمرت في القيام بهذا الدور حتى بداية السبعينيات. وفي هذه التطورات دحض لادعاءات الساسة الغربيين اليوم بأن منظمة الأوبك هي كارتل لا يخدم الاقتصاد العالمي[٥].

ثانياً: نظام الامتيازات

بعد اكتشاف النفط في الولايات المتحدة وروسيا، بدأت شركات النفط العالمية تتجه إلى أمريكا اللاتينية، ثم إلى الشرق الأوسط. وقد كانت العقود التي تحكم علاقة هذه الشركات بالدول المنتجة هي «عقود الامتيازات» التي كانت تتصف بحصول الشركات النفطية على الجزء الأكبر من الريع النفطي، بينما كانت الدولة المنتجة تستلم مبلغاً مقطوعاً يتفاوت من دولة إلى أخرى عن كل كمية نفط يتم تصديرها، وكانت هذه العقود تعطي لشركة النفط الحق في ملكية الثروات النفطية في باطن الأرض، وتغطي مساحات شاسعة، كما أن هذه الشركات لم تكن تلتزم بتدريب

---

(١) الأخوات السبع هي: ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي (لاحقاً إكسون)، وتكساكو، وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال أو شيفرون)، وموبيل أويل، وغولف أويل، ورويال دتش/شل (٦٠ بالمئة لهولندا و٤٠ بالمئة لبريطانيا)، وشركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية التي أصبحت شركة النفط البريطانية بعد ذلك)، وانضمّت إلى الأخوات السبع لاحقاً شركة النفط الفرنسية التي أصبح اسمها توتال لتكون بمثابة «الأخت الثامنة».

(٢) Daniel Yergin, *The Prize: The Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Free Press, 2003), p. 108.

(٣) Robert W. Tolf, *The Russian Rockefellers: The Saga of the Noble Family and the Russian Oil Industry* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, Stanford University, 1976).

(٤) John Blair, *The Control of Oil* (New York: Vintage Books, 1978), pp. 54-76.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٦٣، و Yergin, *The Prize: The Quest for Oil, Money, and Power*, pp. 159-164.

الطاقات المحلية وتشغيلها أو إنشاء المصافي في الدول المستهلكة. كما كانت لا تخضع لقوانين الدول المنتجة، وفي بعض الدول، كالدول الخليجية، مارست الحكومة البريطانية كافة أشكال الضغوط على الحكّام لإعطاء هذه العقود المجحفة لشركات تابعة لها، وغيرها من صور الظلم التي جعلت العلاقة بين الطرفين غير مستقرة عبر سنوات هذه العقود، كما سيتضح من الفقرات التالية(٦).

١- المكسيك

كانت العلاقة في المكسيك التي تم فيها اكتشاف النفط عام ١٩١٠، وهو العام الذي قامت فيه الثورة المكسيكية بين شركات النفط والحكومة الجديدة، متوترة بسبب إصرار شركات النفط على عدم تعديل عقود الامتيازات، الأمر الذي دفع الحكومة المكسيكية إلى تأميم القطاع النفطي عام ١٩٣٨(٧). وعلى الرغم من كل الضغوط التي مارستها شركات النفط لإثناء المكسيك عن قرارها، كرفض توفير الناقلات، وعدم تسويقه، ومحاولة تجنيد الحكومات الغربية ضد عملية التأميم، الا أن المكسيك لم تتراجع عن قرارها، وأسست شركة نفط وطنية (بيميكس) لإدارة القطاع النفطي. وقد ساعدها في ذلك امتناع حكومة الولايات المتحدة عن التدخل إلى جانب شركاتها، لأنها كانت حريصة على عدم تعميق تعاون المكسيك مع دول المحور، كألمانيا، وإيطاليا، واليابان، كما أنها لم تكن راغبة في توتير علاقتها بأمريكا اللاتينية القريبة منها، أي أن التأميم جاء في ظروف مناسبة للمكسيك(٨).

٢- فنزويلا

أما في فنزويلا، فان الأوضاع السياسية، وكذلك القدرات البشرية، جعلت إمكانية التأميم غير واردة في السنوات الأولى، الأمر الذي جعل العلاقة تأخذ مساراً آخر اتجه إلى صيغة المناصفة في الأرباح التي تم إقرارها عملاً بالقانون الصادر عام ١٩٤٣ الذي أنهى نظام الامتيازات، وجعل فنزويلا نموذجاً اقتدت به دول الشرق الأوسط، خاصة العربية منها، لاحقاً. وعلى الرغم من أن العلاقة بين الحكومات الفنزويلية المتعاقبة وشركات النفط ظلت بين مدّ وجزر إلى يومنا هذا، الا أن تأميم المكسيك لنفطها عام ١٩٣٨، وبداية الحياة الديمقراطية في فنزويلا عام ١٩٤٥، وعدم رغبة الولايات المتحدة في إيجاد علاقة متوترة مع جيرانها في أمريكا اللاتينية، قد ساعدت مجتمعة على الانتقال التدريجي للسيطرة على القطاع النفطي من شركات النفط إلى الحكومة

(٦) Rosemarie Said Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates* (London: Macmillan Press, 1978), p. 118.

(٧) Arthur W. MacMahon and W. R. Dittman, «The Mexican Oil Industry Since Expropriation II,» *Political Science Quarterly*, no. 57 (June 1942), p. 163.

(٨) N. Stephen Kane, «Corporate Power and Foreign Policy: Efforts of American Oil Companies to Influence United States Relations with Mexico, 1921-1928,» *Diplomatic History*, vol. 1, no. 2 (April 1977), pp. 177-196.

الفنزويلية. وقد أدى ألفونزو، الذي أصبح وزيراً للمعادن والطاقة في حكومة عام ١٩٥٨ التي جاءت على أثر إسقاط النظام العسكري، دوراً رئيسياً، ليس فقط في تقوية موقف الحكومة الفنزويلية تجاه شركات النفط وحكوماتها، وإنما في مدّ الجسور مع دول الشرق الأوسط لتحقيق وحدة بين المنتجين من أجل حفظ مصالحهم، وبذلك استطاع أن يضع حجر الأساس لقيام منظمة الأوبك لاحقاً بالتعاون مع الشيخ عبد الله الطريقي، أول وزير للنفط في السعودية[٩].

٣- إيران

أصبحت المنطقة العربية ساحة للصراع على أنواعه منذ بداية الحرب العالمية الأولى، وكانت بداية السيطرة على ثروة العرب النفطية في العراق.

وبعد فنزويلا، شدّت شركات النفط العالمية الرحال إلى الشرق الأوسط، وكان أول اكتشاف لها في إيران في منطقة مسجد سليمان عام ١٩٠٨، ومع هذا الاكتشاف ولدت شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية التي أصبحت لاحقاً :شركة النفط البريطانية». وقد واجهت هذه الشركة في مرحلة تأسيسها أزمة مالية كادت تؤدي إلى إفلاسها لولا تدخل تشرشل عام ١٩١٤ وشراء ٥١ بالمئة من أسهمها، لتصبح بعد ذلك حصان طروادة الذي دخلت به بريطانيا إلى بقية دول المنطقة، كما أنها كانت مصدراً لوقود البحرية البريطانية التي بدأت تتحول من استخدام الفحم إلى استخدام النفط في بواخرها[١٠]. غير أن ممارسات هذه الشركة التي كانت تتصف بالجشع، وبعدم رغبتها في القبول بتصحيح العلاقة غير المتكافئة بينها وبين المجتمع الإيراني بإعطاء الحكومة نصيباً أكبر من الريع النفطي، وتوظيف العمالة الوطنية في فترة كانت المشاعر القومية ضد الشركة في تزايد، جعلها تصل إلى نقطة مسدودة أدت إلى قيام حكومة مصدق المنتخبة بتأميمها في عام ١٩٥١[١١].

ولكن عملية التأميم هذه لم تحقق النجاح الذي حققته المكسيك في أواخر الثلاثينيات، لأن الظروف لم تكن مناسبة، كما أن الشرق الأوسط ليس المكسيك في معايير الأهمية، فبريطانيا والولايات المتحدة نظرتا إلى عملية التأميم في إطار حربهما الباردة مع المعسكر الاشتراكي، كما أنهما رأتا فيها تهديداً لمصالحهما في بقية دول المنطقة، خاصة العراق ودول الجزيرة العربية، وبالتالي فقد قررتا إجهاض هذا التأميم، وهذا ما حصل فعلاً عندما قامت المخابرات الأمريكية بإسقاط حكومة مصدق في ١٩ آب/أغسطس ١٩٥٣[١٢]. وما إن سقطت حكومة مصدق، وعاد

(٩) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, Translated by Micahel Pallis (London: Zed Books, 1985), pp. 10-11.

(١٠) R. W. Ferrier, *The History of the British Petroleum Company* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982), p. 185, vol.1: *The Developing Years, 1901-1932*.

(١١) Henry Longhurst, *Adveture in Oil: The Story of British Petroleum* (London: Sidgwick and Jackson, 1959), pp. 143-144.

(١٢) Willaim Shawcross, *The Shah's Last Ride* (New York: Shimon and Schuster, 1988), pp. 68-70.

الشاه الذي كان قد هرب خلال هذه الأحداث، بدأت الولايات المتحدة تستثمر نفوذها المتزايد في المنطقة، فشكّلت تكتلاً نفطياً أوكلت إليه مهمة إدارة النفط الإيراني، وتزايد نصيب شركات النفط الأمريكية في هذا التكتل، كما لم يكن لإيران ممثل في هذا التكتل، ولم يسمح لها بالتدقيق على حساباته[١٣].

٤- المنطقة العربية

لكن الجائزة الكبرى في نظام الامتيازات كانت المنطقة العربية التي أصبحت ساحة للصراع على أنواعه منذ بداية الحرب العالمية الأولى، وكانت بداية السيطرة على ثروة العرب النفطية في العراق. فمع نهاية الحرب العالمية الأولى، تمت إعادة تقسيم أسهم شركة النفط التركية التي كانت تعمل في العراق، بحيث تعكس نتائج الحرب، وكان أهم تعديل هو إعطاء فرنسا نصيب ألمانيا البالغ ٢٥ بالمئة من أسهم هذه الشركة التي أصبحت لاحقاً شركة نفط العراق. أما بقية الأسهم، فكانت شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية تملك منها ٥٠ بالمئة، وشركة شل الهولندية ٢٥ بالمئة، وقد تبرعتا هاتان الشركتان بحوالى ٥ بالمئة لمؤسس شركة النفط التركية رجل الأعمال الأرمني غولبنكيان[١٤].

وفي عام ١٩٢٥، أجبرت بريطانيا الحكومة العراقية على توقيع اتفاقية نفطية مع شركة النفط التركية يستمر حتى عام ٢٠٠٠، وتم اكتشاف النفط في العراق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عم ١٩٢٧ في شمال غرب كركوك، ومارست الحكومة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على بريطانيا لإدخال شركاتها النفطية إلى العراق. وفي تموز/يوليو عام ١٩٢٨، تمكّنت شركتا إكسون وموبيل من الحصول على ٢٣,٧٥ بالمئة من أسهم شركة النفط التركية مقسمة بينهما بالتساوي، بحيث أصبح نصيب كل من شركة النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية ٢٣,٧٥ بالمئة، مع بقاء نسبة ٥ بالمئة لغولبنكيان. غير أن شركة النفط التركية لم تطور حقول النفط في العراق، وكانت تكتشف الآبار وتعيد إغلاقها، لأنها كانت تتبع سياسية تحفظ مصالح شركات النفط المكوّنة لها على نطاق العالم كله، وهذا التأخير في استخراج النفط كان يعني عدم تنفيذ مشروعات أخرى مرتبطة بالإنتاج، كمدّ أنابيب النقل وإنشاء المصافي. وقد استمر هذا الوضع حتى بداية الثلاثينيات[١٥].

وحصل خلال هذا الفترة اتفاق عرف باتفاق «**الخط الأحمر**» الذي اتفقت فيه الشركات المكوّنة لشركة النفط التركية التي أصبحت تسمى شركة نفط العراق ابتداءً من ٨ حزيران/

---

(١٣) Hossein Askari, *Collaborative Colonialism: The Political Economy of Oil in the Persian Gulf* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 59.

(١٤) Edward Mead Earle, «The Turkish Petroleum Company-Astudy in Oleaginous Diplomacy,» *Political Science Quarterly*, no. 39 (June 1924), pp. 265-279.

(١٥) Zuhayr Mikdashi, *A Financial Analysis of Middle Eastern Concessions, 1901-1965* (New York: Frederick A. Prager Publishers, 1966), p. 105.

يونيو عام ١٩٢٩ على أنه لا يسمح لأي من ألأعضاء في هذه الشركة الحصول على امتيازات نفطية في ما كان يعرف بالمناطق التابعة للإمبراطورية العثمانية، إلا بعد الحصول على موافقة بقية الشركاء. وكانت الكويت وإيران والمنطقة المحايدة بين السعودية والكويت مستثناة من هذا الاتفاق. وقد تحدثت مذكّرة فرنسية سرية عن هذا الاتفاق بالقول: «إن اتفاق الخط الأحمر كان تجسيداً لخطة بعيدة المدى، الهدف منها فرض سيطرة عالمية على نفط الشرق الأدنى وتوزيعه...»(١٦).

ونتيجة لهذا الاتفاق، كانت أغلب الشركات النفطية التي حصلت على امتيازات نفطية في منطقة الخليج والجزيرة العربية لاحقاً، متفرعة من شركة نفط العراق. ففي البحرين اضطرت شركة غولف الأمريكية التي انضمّت إلى شركة نفط العراق عام ١٩٢٨ إلى بيع امتيازها في البحرين لشركة أمريكية أخرى لم تكن طرفاً في اتفاق الخط الأحمر، وهي شركة سوكال، ولكن شركة غولف احتفظت بالامتياز الثاني الذي لديها، وهو امتياز التنقيب عن النفط في الكويت، لأن الكويت ليست مشتملة في الاتفاق المذكور. وقد تم اكتشاف النفط في البحرين في ٣١ أيار/مايو عام ١٩٣١(١٧).

وفي السعودية وقّع الملك عبد العزيز الامتياز مع شركة سوكال الأمريكية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٣٣، ولكن سوكال أدركت أنها في حاجة إلى تمويل، فدخلت في شراكة مع شركة أمريكية أخرى ليست خاضعة للخط الأحمر، وهي شركة تكساكو، وقد تنازلت لها شركة سوكال عن ٥٠ بالمئة من امتيازها في السعودية عام ١٩٣٤، و٥٠ بالمئة من امتيازها في البحرين عام ١٩٣٥، وتم اكتشاف النفط في السعودية في آذار/مارس ١٩٣٨(١٨).

وكانت هذه الاتفاقات هي حصيلة صراعات بين الدول التي تنتمي إليها شركات النفط، فعلى سبيل المثال عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، التقى سفير بريطانيا اللورد هاليفاكس في يوم ٨ شباط/فبراير عام ١٩٤٤ مع وكيل وزارة الخارجية الأمريكية سمر ويلز لساعتين من غير اتفاق على توزيع السيطرة على النفط في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي دفع السفير البريطاني إلى طلب لقاء مع الرئيس الأمريكي روزفلت في اليوم نفسه. وفي محاولة لتهدئة السفير البريطاني، قام الرئيس روزفلت باطلاعه على خارطة فيها تصور الولايات المتحدة تجاه قضية النفط، وأضاف قائلاً: «النفط الإيراني لكم، ونتشارك معاً في نفط العراق والكويت، أما النفط السعودي، فهو لنا»(١٩).

---

(١٦) John M. Blair, *The Controle of Oil* (New York: Vintage Books, 1978), p. 34.

(١٧) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), pp. 282-283.

(١٨) *The New York Times*, 8/8/1939.

(١٩) Sir Llewllyn Woodward, *British Foreign Policy in the Second World War* (London: HMSO, 1970-1975), vol. 4, pp. 393-394.

وفي الكويت تم توقيع الامتياز النفطي مع شركة نفط الكويت التي تكوّنت من شركتي غولف الأمريكية والشركة الإنكليزية ـ الفارسية بالتساوي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤، مع بقاء القرارات التنموية والإدارية في يد البريطانيين. وقد تم اكتشاف النفط في الكويت في ٢٣ شباط/فبراير عام ١٩٣٨ في حقل البرقان، وهو من أكبر حقول النفط في العالم[٢٠]. أما مشيخات الساحل التي تعرف اليوم بـ «دولة الإمارات العربية المتحدة»، فان الامتياز النفطي فيها قد أعطي لشركة الامتيازات النفطية، وهي شركة بريطانية متفرعة من شركة نفط العراق. وعلى الرغم من أن بعض شيوخ الإمارات حاولوا التفاوض مع شركات نفط أمريكية للحصول على شروط أفضل، إلا أن الحكومة البريطانية وجهت إليهم إنذاراً تذكّرهم فيه باتفاقية عام ١٩٢٢ التي تربطها بهم، والتي تمنعهم من عقد أي اتفاقات إلا بموافقتها. وفي هذا الإنذار الذي وجهته إلى الحكام عام ١٩٣٧ تقول الحكومة البريطانية: «في هذه الظروف تؤكد حكومة صاحب الجلالة استعدادها للموافقة على توقيع العقود مع شركة الامتيازات النفطية المتحدة ولكنها غير مستعدة للموافقة على التفاوض مع شركات أخرى»[٢١].

مع نهاية الحرب العالمية الثانية تصدّر النفط أقرانه كمصدر للطاقة، وقد ساعد التطوّر التقني في ذلك، ولا سيّما في وسائل النقل.

وفي قطر، مارست الحكومة البريطانية شتى الضغوط على الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني، متكئة على اتفاقية عام ١٩١٦ التي تمنع الحاكم من إعطاء أي امتياز لأي طرف من غير موافقة بريطانيا من أجل إعطاء الامتياز لشركة النفط البريطانية ـ الفارسية، بينما كان الشيخ جاسم يحاول أن يبحث عن الأفضل لشعبه، وقد تفاوض مع شركة سوكال التي أخذت الامتياز السعودي، ولكن إرادة بريطانيا سادت في النهاية، وتم توقيع الامتياز مع شركة النفط البريطانية ـ الفارسية في ١٧ أيار/مايو عام ١٩٣٥، وقد تم تأسيس شركة منبثقة من شركة نفط العراق، وأطلق عليها «شركة تطوير النفط القطرية» للالتفاف على «اتفاقية الخط الأحمر». وتم اكتشاف النفط في قطر في عام ١٩٤٠، إلا أن الإنتاج لم يبدأ إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[٢٢]. وكبقية حكام الخليج، تعهد سلطان عُمان للحكومة البريطانية عام ١٩٢٣ بعدم إعطاء أي امتياز نفطي لأي طرف آخر إلا بموافقتها، ولم تحدث اكتشافات فعلية إلا في عام ١٩٥٦ من قبل شركة تنمية عُمان وظفار المحدودة التي كانت فرعاً من شركة نفط العراق، وكان الامتياز يغطي كامل التراب العُماني[٢٣].

---

(٢٠) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Shaped* (New York: Viking Press, 1975), p. 109.

(٢١) Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, p. 118.

(٢٢) Rosemari Said Zahlan, *The Creation of Qatar* (London: Croom Helm, 1979), pp. 76-79.

(٢٣) *Oil and Investment in Oman* (New York: Organization of Arab Students in the U.S and Canada, 1975), p. 5.

أما في المغرب العربي، فقد تركز النفط في دولتين هما الجزائر وليبيا، ففي الجزائر تم اكتشاف النفط من قبل شركة «راب» (RAP) التي كانت تملكها الحكومة الفرنسية، وذلك في عام ١٩٥٦، وعلى الرغم من أن حرب تحرير الجزائر قد بدأت قبل ذلك بسنتين، إلا أن فرنسا كانت تعتمد على النفط الجزائري لتلبية حوالى ٩٤ بالمئة من حاجتها إلى الطاقة(٢٤).

أما الحكومة الليبية، فقد حرصت في توقيعها لعقود الامتياز أن تمزج بين الأخوات السبع والشركات المستقلة، أي أنها تجنّبت الوقوع في قبضة الشركات الكبرى، كما حصل في بقية المنطقة العربية. وقد ساعد ذلك، كما سنرى لاحقاً، في تقوية موقفها التفاوضي في بداية السبعينيات، وقد تم أكتشاف النفط في نيسان/أبريل عام ١٩٥٩ من قبل شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي في منطقة زلطن الواقعة على مسافة حوالى ١٠٠ ميل جنوبي ساحل المتوسط. وكانت للنفط الليبي ميزات على بقية النفوط العربية، أهمها الجودة بسبب قلة الكبريت، والقرب من الأسواق الأوروبية، الأمر الذي قلل من تكاليف نقله(٢٥).

ثالثاً: فترة المدّ القومي

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان النفط قد تصدّر أقرانه كمصدر للطاقة، فقد ساعد التطور التقني الذي حصل في وسائل النقل إلى تزايد الاعتماد على النفط في تشغيل السيارات بأنواعها، ثم تأكدت أهمية النفط في تحقيق الانتصارات العسكرية، خاصة في الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولم يقتصر دور النفط في الحروب والتدمير فقط، وإنما بدأ يؤدي دوراً مهماً في البناء والتعمير، فقد تمّت إعادة إعمار كل من أوروبا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية باستخدام النفط العربي الرخيص على وجه الخصوص، أو كما قال وزير الخارجية البريطانية للجنة الدفاع التابعة لرئيس الوزراء حينئذ: «من غير الشرق الأوسط ونفطه، فليس هناك أمل في تحقيق مستوى المعيشة الذي نرنو إليه في بريطانيا»(٢٦).

ويقول المؤرخ الاقتصادي ألفريد شاندلر: «إن معجزة كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب قامت على المؤسسات المتطورة والنفط الرخيص»(٢٧)، غير أن هذه الفترة بدأت تشهد كذلك شعوراً متزايداً في أوساط الدول المنتجة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط بأن شركات النفط وحكوماتها كانت تسخّر سيطرتها على الثروات النفطية لتحقيق مصالحها ومصالح حكوماتها

---

(٢٤) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 526-527.

(٢٥) «Hearings on Multinational Petroleum Corporations and Foreign Policy,» 93rd Congress, 2nd Session, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations, 1974, Pt. 5, 1967, p. 106.

(٢٦) Alan Bullock, *Ernest Beven: Foreign Secretary, 1945-1951* (London: Heinemann, 1984), p. 113.

(٢٧) Alfred D. Chandler, Jr., «Industrial Recvolution and Institutioanl Arrangement,» *Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences*, no. 33 (May 1980), pp. 47-48.

الغربية على حساب مستقبل تنمية الدول صاحبة هذه الثروة، كما أن الدول الغربية كانت تقف إلى جانب الكيان الصهيوني في فلسطين، وقد أفرزت هذه المشاعر مجتمعة أحداثاً سياسية، وأخرى اقتصادية، بدأت بتصحح علاقة شركات النفط مع الحكومات المنتجة له.

١- المناصفة في الأرباح

في السنوات الأولى من الخمسينيات استطاعت أغلب الدول النفطية في الشرق الأوسط أن تفرض على شركات النفط نظام المناصفة في الأرباح اقتداءً بتجربة فنزويلا، وإن تفاوتت صيغ المرابحة من دولة إلى أخرى، وكان قبول شركات النفط وحكوماتها، خاصة الولايات المتحدة، بهذه الصيغة، يعود إلى التخوّف من تكرار تجربة التأميم المكسيكية، كما أنها كانت تتخوّف من اتساع المدّ القومي العربي، وحدوث تواصل بين المنطقة والاتحاد السوفياتي. وقد أكد هذا القبول بالمناصفة أحد تقارير وزارة الخارجية الأمريكة بقوله: «طالما أن تراجع دور شركات النفط أصبح حتمياً، فليكن هذا التراجع منظماً ونافعاً لكل الأطراف»[٢٨].

٢- الثورة العراقية عام ١٩٥٨

في عام ١٩٥٨، حدث تطور آخر في المنطقة، تمثل في إسقاط النظام الملكي في العراق، وإصدار حكومة قاسم القانون الرقم (٨٠) عام ١٩٦٠ الذي تمت بموجبه استعادة ٩٥,٥ بالمئة من أرض الامتياز الذي أعطي لشركة نفط العراق، ولم تقم بتطويره. وكانت هذه الخطوة ضربة قوية لنفوذ شركات النفط في المنطقة، وقد بدأت هذه الشركات تتخوّف من تكرارها في بقية دول المنطقة، ولذلك فقد اتبعت سياسات مضادة للحكومة العراقية، أهمها تقليل إنتاجها في العراق للتضييق على حكومتها، وقد كانت هناك محاولة اغتيال لقاسم من قبل المخابرات الأمريكية في شباط/فبراير عام ١٩٦٠، ثم ساعدت الولايات المتحدة بعد ذلك حزب البعث على إسقاط حكومة قاسم في ٨ شباط/فبراير عام ١٩٦٣. وعلى الرغم من ذلك، فإنها لم تستطع أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، فالقانون الرقم (٨٠) تم تعضيده بقوانين أخرى تمكّن العراق من السيطرة التدريجية على ثروته النفطية[٢٩].

وقد أدى عدد من الخبراء العراقيين الذين درسوا في الجامعات الغربية، كأديب الجادر، وخير الدين حسيب، ولاحقا سعدون حمادي، دوراً مهماً في صياغة سياسات نفطية وطنية سحبت البساط تدريجياً من تحت أقدام شركات النفط الغربية من خلال تأسيس شركة نفط العراق الوطنية، وإعطائها الحق الحصري باستغلال الأراضي التي تمت استعادتها من شركة نفط العراق بحسب القانون الرقم (٨٠)، وتدريب الطاقات المواطنة، ثم الانتهاء بتأميم الصناعة

(٢٨) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 445-448.

(٢٩) Douglas Little, «Mission Impossible: The CIA and the Cult of Covert Action in the Middle East,» *Diplomatic History*, vol. 28, no. 5 (2004), pp. 663-701.

النفطية عام ١٩٧٢، ولا شك في أن هذه السياسات كانت لها انعكاسات إيجابية على بقية دول النفط، خاصة العربية منها[٣٠].

٣- نشأة منظمتي الأوبك والأوابك

ومن مظاهر المدّ القومي العربي خلال هذه الفترة، قيام منظمة الدول المصدّرة للنفط، أو الأوبك اختصاراً، عام ١٩٦٠، كما أدى وزيرا النفط الفنزويلي ألفونزو، والسعودي الشيخ عبد الله الطريقي، دوراً رائداً في قيام هذه المنظمة. وقد وصف ألفونزو تأسيس هذه المنظمة لمندوب مجلة **ميس** على النحو التالي: «لقد أنشأنا نادياً متميزاً... ففي ما بيننا نحن نسيطر على ٩٠ بالمئة من الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية، ونحن الآن متحدون. إننا نصنع تاريخاً»[٣١]. وقد تمكّنت هذه المنظمة بعد تأسيسها من منع شركات النفط من الاستمرار في تخفيض أسعار النفط، ثم تمكنت منذ السبعينيات من تحقيق مكاسب كثيرة للدول المنتجة، أهمها أخذ قرارات تسعير النفط وإنتاجه من أيدي شركات النفط الأجنبية، ثم استعادة الدول المنتجة لأصول ثرواتها النفطية، ولكن أداء هذه المنظمة ظل دون مستوى التوقعات إلى يومنا هذا، بسبب الخلافات السياسية بين أعضائها[٣٢].

وفي عام ١٩٦٨، تأسست منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوابك) التي، وان كان أداؤها في ما يتعلق بتنسيق السياسات النفطية متواضعاً بسبب صراع الحكومات، إلا أنها تمكّنت من القيام بدور رائد في ما يتعلق بتأسيس عدد من المشروعات العربية المشتركة في الصناعة النفطية، منها الشركة العربية لنقل البترول، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للخدمات البترولية، وهي شركات ما زالت قائمة إلى يومنا هذا، على الرغم من التحديات السياسية التي تواجهها[٣٣].

٤- ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٩

ولكن الحدث الأكبر خلال هذه الفترة، والذي ترك بصماته على مسار الصناعة النفطية، تمثل في ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر التي أوجدت منعطفاً تاريخياً في علاقة شركات النفط بالدول المنتجة، وإن كان مسار هذه الثورة قد تغير لاحقاً، إلا أن ما يهمنا هنا هو انعكاسات سياساتها النفطية في السنوات الأولى التي قال عنها السكرتير العام الأسبق لمنظمة الأوبك فرانسيسكو بارا: «لقد تمكنت الدول المنتجة للنفط من أن تحقق في مفاوضاتها مع شركات

---

(٣٠) Brandon Wolfe-Hunnicut, «The End of the Concessionary Regime: Oil and American Power in Iraq , 1958-1972,» (Ph.D Dissertation, Stanford University, 2011), pp. 112-113.

(٣١) *Middle East Economic Survey* (MEES) (16 September 1960).

(٣٢) مجلة **البترول والغاز العربي**، السنة ١، العدد ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥)، ص ١٣ ـ ١٧.

(٣٣) وليد خدوري، «النفط في أسبوع: علي عتيقة رائد الشراكة النفطية العربية،» **الحياة**، ٢٠١٤/٦/٨.

النفط خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ ونيسان/أبريل عام ١٩٧١ ما لم تحققه خلال التسع سنوات السابقة لهذا التاريخ»[٣٤].

وهذه الفترة التي يتحدث عنها السكرتير العام هي الفترة التي استطاعت خلالها الثورة الليبية، مستفيدة من تجربة العراق، أن تصحح علاقاتها بشركات النفط، وأن تلزمها برفع أسعار النفط، وبزيادة نسبة الأرباح التي تحصل عليها الحكومة الليبية، وبترشيد الإنتاج. وقد أدت تموجات هذه المكاسب إلى التوصل إلى اتفاقين خلال هذه الفترة: **الأول** هو اتفاق طهران الذي تم التوقيع عليه في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧١ المتعلق بنفط الخليج، وكان من أهم بنوده زيادة عامة في الأسعار تصل إلى ٣٥ سنتاً للبرميل الواحد، وزيادة سنوية في ألأسعار قدرها ٠,٠٥ دولار للسعر المعلن للبرميل، وزيادة سنوية أخرى قدرها ٢,٥ بالمئة للتعويض عن التضخم، وتراجع القوة الشرائية للدولار، إضافة إلى تثبيت ضريبة الدخل عند ٥٥ بالمئة، أي كما كانت سابقاً، وقد حققت دول الخليج زيادة قدرها في المتوسط ٠,٣٨ دولار للبرميل نتيجة لهذا الاتفاق[٣٥]. ثم كان هناك اتفاق طرابلس المتعلق بسعر نفط البحر المتوسط، وقد تم توقيع هذا الاتفاق بتاريخ ٢ نيسان/أبريل، وتم بموجبه زيادة السعر المعلن بحوالى ٠,٩٠ دولار للبرميل، حيث أصبح سعر برميل النفط يعادل ٣,٤٥ دولار، أي بزيادة سنوية تعادل ٠,٠٥ دولار، وزيادة سنوية أخرى قدرها ٢,٥ بالمئة للتعويض عن التضخم وانخفاض قيمة الدولار، ورفع ضريبة الدخل إلى متوسط قدره ٥٥ بالمئة[٣٦].

رابعاً: الطفرات والحروب النفطية

شهد العالم منذ بداية السبعينيات وحتى الحقبة الأولى من الألفية الثالثة ثلاث طفرات نفطية، تخللتها تطورات جيوسياسية كثيرة كانت لها بعض الانعكاسات الإيجابية، وكثير من الانعكاسات السلبية على الوطن العربي.

١- الطفرة النفطية الأولى

في بداية السبعينيات كانت قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالة اللاسلم واللاحرب، وكانت الدول المنتجة للنفط تسعى إلى تحقيق مزيد من المشاركة في إدارة ثرواتها النفطية في مقابل شركات النفط، كما أن سوق النفط كان يعاني نقصاً في الكميات المعروضة[٣٧]. وقد تفاعلت هذه المتغيّرات، فكانت نتيجة هذا التفاعل حرب بين العرب وإسرائيل تخللها استخدام النفط كسلاح، وكانت نتائجها العسكرية متواضعة بسبب إخفاق السياسيين العرب في الإبقاء على

(٣٤) Francisco Parra, *Oil Politics* (New York: I. B. Tauris, 2010), p. 113.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٣٧) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Shaped*, p. 230.

وحدة صفهم في ما يتعلق بسير المعارك، وبفترة استخدام سلاح النفط، ورضوخهم لضغوط الولايات المتحدة التي كان هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة رأس حربتها، وقد حرص كيسينجر على تفتيت الصف العربي وإجهاض انتصاراتهم العسكرية والاقتصادية، ولم يكن محايداً، بل إنه كان يسعى، كما قال أحد المؤرخين الغربيين، إلى: «تجزئة العرب وتجنب القضايا الأساسية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإحباط جهود التسوية الشاملة»[٣٨]. أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدت الزيادة في أسعار النفط إلى تدوير جزء لا بأس به من الريع النفطي إلى خزائن الدول المنتجة، فقد ارتفعت مداخيل هذه الدول من حوالى ٢٣ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى حوالى ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٧٧[٣٩]. وإضافة إلى المكاسب السابقة، كانت هذه المرحلة بمثابة طي لصفحة «الامتيازات النفطية» التي كان فيها كثير من الاستغلال من قبل شركات النفط والمساس بسيادة الدول المنتجة[٤٠].

الطفرة النفطية الأولى حصلت في بداية السبعينيات، والثانية في بداية الثمانينيات، وتشابهت الطفرتان من حيث تأثرهما بأحداث جيوسياسية وتأثيرهما في الأسعار.

٢- الطفرة النفطية الثانية

بعد الطفرة النفطية الأولى في بداية السبعينيات، كانت هناك طفرة نفطية ثانية في بداية الثمانينيات، وجدير بالذكر أن هناك تشابهاً بين الطفرتين من حيث تأثرهما بأحداث جيوسياسية، وكذلك من حيث أثرهما في الأسعار، إلا أن الطفرة الثانية اختلفت عن الطفرة الأولى في أمرين: **الأول** هو أن أغلب الارتفاع في أسعار النفط في الطفرة الثانية كان نتيجة عوامل نفسية أكثر من كونها بسبب نقص في المعروض من النفط[٤١]. أما **الثاني**، فهو أن الطفرة الثانية حصلت بعد أن تمكّنت الدول المنتجة من تنحية شركات النفط عن قيادة قطار الصناعة النفطية، خاصة في ما يتعلق بسياسات الإنتاج والتسعير، وملكية أصول الشركات المنتجة، كما بيّنا سابقاً. من جانب آخر، بدأت السياسات النفطية التي أخذت بها الدول الصناعية بعد الطفرة النفطية الأولى تؤتي أكلها، فقد أحدثت تحولات هيكلية مهمة في اقتصادات الدول الغربية تمثلت بتعميق الجهود المبذولة لتطوير البدائل، وترشيد استهلاك الطاقة، وزيادة إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك، أي تقليل الاعتماد على نفط الأوبك التي تراجع إنتاجها خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٥) بما لا يقل عن ١٥ مليون برميل في اليوم، أو ٥٠ بالمئة خلال الفترة المذكورة[٤٢].

---

(٣٨) Avi Shalim, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace* (London: Allen Lane, 2007), p. 388.

(٣٩) *Petroleum Intelligence Weekly*, Special Supplement (12 September 1988), p. 2.

(٤٠) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), p. 118.

(٤١) Parra, *Oil Politics*, p. 218.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

ونتيجة لذلك، وجدت المنظمة نفسها، لأول مرة منذ تأسيسها، مجبرة على القبول بتراجع نصيبها من الإنتاج والأخذ بنظام الحصص[٤٣]. ولم ينجح نظام الحصص في إيقاف تراجع أسعار النفط، ولم تستطع المنظمة أن تضبط إنتاج الأعضاء الذي كان فيه كثير من التجاوز للحصص، وكان ذلك التجاوز يتم بطرق مباشرة، أو حتى بطرق غير مباشرة من خلال مقايضة النفط بما تحتاجه الدول النفطية من سلع، كالسلاح والسلع الصناعية، ولولا الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على دول الخليج في منتصف الثمانينيات من أجل رفع سعر النفط لحماية الصناعة النفطية في الولايات المتحدة من الخسائر، لاستمرت الأسعار في الانخفاض إلى ما دون الـ ١٠ دولارات للبرميل[٤٤].

٣- حروب النفط

وما إن انتهت الحرب الباردة مع بداية التسعينيات، وشعرت الولايات المتحدة بأنها أصبحت تنفرد بالسيطرة على شؤون العالم، حتى حاولت استثمار هذه الهيمنة من أجل تحقيق مزيد من المصالح النفطية في كل من روسيا والقوقاز بتملك أصول نفطية، مستفيدة من تفوقها التقني وإمكاناتها المادية. وقد كان نجاحها أكبر في دول القوقاز منه في روسيا التي ظلت الدولة فيها تسيطر على القطاع النفطي، مع الاستفادة من علاقاتها مع شركات النفط الغربية[٤٥].

أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد خاضت الدول الغربية حربين كلاهما من أجل النفط: **الأولى** بتحرير الكويت عام ١٩٩٠، و**الثانية** باحتلال العراق عام ٢٠٠٣. فبوب ودورد الصحفي المخضرم في جريدة **الواشنطن بوست** يصف حرب الكويت في كتابه المعنون: **القادة** بقوله: «إن الرئيس بوش الأب ومستشاريه قد اتخذوا قرار الحرب عملاً بعقيدة كارتر من أجل حماية السعودية، وإبقاء تدفق النفط من منطقة الخليج العربي[٤٦].

أما احتلال العراق لاعتبارات تتعلق بالنفط، فقد أكده محافظ المصرف المركزي الأمريكي غرين سبان بقوله في كتابه: **عصر الاضطراب:** «إنني حزين أنه غير مقبول سياسياً الاعتراف بما يعرفه الجميع من أن حرب العراق كانت إلى حدّ كبير من أجل النفط»[٤٧].

---

(٤٣) Robert Mabro, «OPEC's Future Pricing Role May Be At Stake,» *Petorleum Intelligence Weekly*, Special Supplement (19 April 1982).

(٤٤) *Wall Street Journal* (7 April 1986), p. 3.

(٤٥) Nadia Campaner and Askar Gubaidullin, «Russia and the Caspian Region: Between East and West,» in: Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopolitics* (London: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 97-98.

(٤٦) Bob Woodwrad, *The Commanders* (New York: Simon and Shuster, 1991), pp. 225-226 and 230-237.

(٤٧) Alan Greenspan, *The Age of Turbulence* (New York: Penguin Press, 2007), p. 463.

٤- الطفرة النفطية الثالثة

يطيب لبعض المراقبين في الغرب أن يعزوا الأزمة المالية التي عصفت بالعالم عام ٢٠٠٨ إلى زيادة أسعار النفط من قبل الدول المنتجة، ابتداءً من عام ٢٠٠٣ وحتى بداية الأزمة، إلا أن الحقيقة هي أن ارتفاع أسعار النفط كان يعود إلى أسباب أغلبها لا صلة له بقرارات الدول المنتجة، فهي تعود إما إلى التغيرات في أساسيات العرض والطلب أو نتيجة للاختلالات التي يعانيها النظام الاقتصادي العالمي، فقد تأثر جانب العرض ببعض العوامل الجيو ـ سياسية، كحرب العراق، واضطرابات نيجيريا(٤٨).

إضافة إلى هذا الانقطاع في العرض نتيجة للتطورات الجيوسياسية، كان هناك تراجع في القدرة الإنتاجية لكثير من الدول النفطية، ففي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي كان لدى منظمة الأوبك حوالى ١٥ مليون برميل من الطاقة الإضافية التي كانت تعادل ربع الطلب العالمي عندئذ. وقد كان نصيب السعودية من هذه الطاقة الإضافية يعادل ٦٠ بالمئة، ثم تراجعت هذه الطاقة الإضافية إلى حوالى ٥,٥ مليون برميل او ما يعادل ٨ بالمئة من الطلب العالمي في أواخر الثمانينيات، ومع حلول عام ٢٠٠٠ انخفضت الطاقة الفائضة للمنظمة إلى حوالى ٢ بالمئة من الطلب العالمي، ٩٠ بالمئة منها في السعودية(٤٩). وكانت تقابل التراجع السابق في المعروض من النفط ومنتجاته زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد العالم في السنوات التي سبقت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، خاصة في الدول النامية، وعلى رأسها الصين والهند، زيادة في الطلب على النفط، فحتى الربع الأول من تسعينيات القرن الماضي كان لدى الصين اكتفاء ذاتي من النفط، أما بعد ذلك فقد زاد نشاطها الاقتصادي بأكثر من ثلاثة أضعاف، الأمر الذي ولد زيادة في طلبها على النفط حتى أصبحت تستورد حوالى ثلاثة ملايين برميل نفط في اليوم عام ٢٠٠٦، أو ما يعادل ٥٠ بالمئة من استهلاكها من النفط(٥٠).

وإضافة إلى التغيرات السابقة في جانبي العرض والطلب، تأثرت أسعار النفط خلال الفترة المذكورة بالمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط، وقد أدى تزايد دور هذه الأسواق إلى تراجع دور الدول المنتجة وشركات النفط في تحديد سعر النفط، كما أنه أدى إلى زيادة التذبذبات في هذه الأسعار، إضافة إلى تعميقه للخلاف بين الدول المستهلكة والمنتجة حول مسؤولية تسعير النفط. فبينما ألقى كل من الرئيس بوش وغوردن براون رئيس وزراء بريطانيا بمسؤولية ارتفاع أسعار النفط من حوالى ٦٨,٧١ دولار للبرميل في أغسطس عام ٢٠٠٧ إلى حوالى ١٢٨,٣٣ دولار للبرميل في يونيو عام ٢٠٠٨ على منظمة الأوبك، وطالباها بزيادة الإنتاج،

---

(٤٨) James L. Smith, «World Oil: Markets or Mayhem?,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 23, no. 3 (Summer 2009), pp. 145-164.

(٤٩) Mahmoud A. El-Gamal and Amy Myers Jaffe, *Oil, Dollars, Debt, and Crises: The Global Curse of Black Gold* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010), p. 44.

(٥٠) John Calabrese, «China's Impact on Oil Markets,» in: Robert E. Looney, ed., *Handbook of Oil Politics* (London and New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2012), p. 402.

كان ردّ المنظمة أن المسؤولية تقع على المضاربات التي تحصل في أسواق المال، وكذلك على عدم كفاية الاستثمارات في الطاقة التكريرية، خاصة للنفط الثقيل[٥١].

ويبدو أن وجهة نظر منظمة الأوبك أقوى من حجة الحكومات المستهلكة، كما عبّر عنها كل من بوش وبراون، فكثير من الدراسات الحديثة تؤكد أن من بين أهم أسباب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة يعود إلى دور المضاربات التي تحصل في الأسواق المستقبلية[٥٢].

إضافة إلى ما سبق، انعكست المديونية المتزايدة في الاقتصاد الأمريكي سلباً على الدولار الذي تعتمده الدول النفطية في المتاجرة بنفطها، الأمر الذي دفعها إلى المطالبة برفع قيمة نفطها لتعويض التراجع في قيمة الدولار، إضافة إلى التعويض عن التضخم بسبب زيادة الأسعار النسبية لواردات الدول النفطية من الدول الصناعية، وشهدت الفترة كذلك مطالبة بعض دول الأوبك بالتحول إلى عملة أكثر استقراراً من الدولار[٥٣].

خامساً: النفط والتنمية والبيئة

في ما يلي سنتحدث عن إشكاليتين يثيرهما النفط، وهما تحول النفط إلى عقبة في طريق التنمية، أو ما عرف في الأدبيات الاقتصادية بـ «نقمة النفط»، ودور النفط في ظاهرة الاحتباس الحراري، أي أثره في البيئة.

١- النفط بين النعمة والنقمة

أن يكون النفط نعمة، فهذا أمر منطقي، حيث إنه من المفترض نظرياً على الأقل أن الدولة التي لديها مورد طبيعي كالنفط هي أفضل من حيث فرص التنمية من دولة أخرى ليس لديها هذا المورد، لأن الأولى ستتمكّن من الإنفاق على بنيتها الأساسية، وستحصل على السلع الرأسمالية والتقنية اللازمة للتنمية في المدى البعيد، وفي الوقت نفسه يمكنها أن ترتقي بمستوى معيشة سكانها بتوفير السلع والخدمات الاستهلاكية[٥٤].

في المقابل، هناك رأي آخر بدأ يظهر في أدبيات التنمية منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وتؤيده تجارب الغالبية العظمى من الدول ذات المورد الواحد، وهو رأي يرى أن النفط

---

(٥١) Paul Stevens, «Co-opeartion between Producers and Consumers,» in: Looney, ed., Ibid., pp. 85-86.

(٥٢) Kenneth B. Medlock III and Amy M. Jaffe, «Who is in the Oil Futures Market and How Has it Changed,» James A. Baker III Institute for Public Policy, Rice University (26 August 2009), pp. 3-14.

(٥٣) P. Hill, «OPEC Faces Dollar Headaches: Iran, Venezuela Seek Action,» *Washington Time*, 17/11/2007.

(٥٤) Graham A. Davis and John E.Tilton, «The Resource Curse,» *Natural Resource Forum*, no. 29 (2005), pp. 234-235.

هو أشبه بالنقمة، لأنه يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ومعها مستوى رفاه المجتمع على المدى البعيد، وذلك لعدة أسباب منها أن الريع النفطي يفرز نظماً استبدادية، لأن اعتماد الدولة على الريع النفطي وعدم حاجتها إلى فرض الضرائب، يكسر حلقة الشفافية والمساءلة التي تربط بين المجتمع وحكومته في حالة وجود نظام ضريبي(٥٥).

يؤدي النفط دوراً أساسياً في ظاهرة الاحتباس الحراري حيث يتسبب بانتشار ثاني أكسيد الكربون وبنسبة ٤٠ بالمئة تقريباً.

والحقيقة أن كلا الرأيين السابقين حول النفط لا يخلو من الصحة، فالدول التي استطاعت أن تجعل من موردها الطبيعي أداة تنموية، سواء أكان ذلك نفطاً، كما هو الحال في النرويج، أو ألماساً، كما في بوتسوانا، هي دول استطاعت أن توفر شروطاً جعلت المورد الطبيعي نعمة، أما الدول التي أخفقت في تحقيق تلك الشروط، كدول الشرق الأوسط، والدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، فإنها جعلت منه نقمة. هذا يعني أن ما عرف في الأدبيات التنموية بـ «نقمة النفط» هو أمر ليس حتمياً، بل يمكن تجنّبه. ومن هنا، فإن السؤال المحوري الذي تهمنا الإجابة عنه في هذا السياق هو: ما هي البيئة، أو السياسات بمعنى أدق، التي تجعل النفط يؤدي دوراً إيجابياً في تنمية المجتمع؟ إننا نزعم أن في الأدبيات التنموية، النظرية منها والعملية، رصيداً معرفياً يدعونا إلى التفاؤل بأن النفط كغيره من الموارد الطبيعية يمكن أن يكون نعمة. من هنا، فإن نجاح الدول المنتجة للنفط في تحويل ثروتها النفطية إلى آلية فعّالة في تنويع هيكلها الإنتاجي والاستعداد لما بعد حقبة النفط، يعتمد على قدرتها على مواجهة عدد من التحديات أو تنفيذ عدد من السياسات التي من أهمها الحصول على الجزء الأكبر من الريع النفطي، خاصة بالسعي من أجل السيطرة على كافة مراحل الصناعة، خاصة الفنية منها، واتباع سياسات اقتصادية فاعلة، والارتقاء بمستوى المهارات البشرية، وتوفير البيئة المؤسسية المتطورة، وإنفاق الإيرادات النفطية بكفاءة(٥٦).

٢- النفط والبيئة

النفط هو وقود أحفوري تكوّن في باطن الأرض قبل ملايين السنين نتيجة موت وتحلل طحالب نهرية، وهي مخلوقات بحرية تخزن الطاقة الشمسية، وبعد هبوطها إلى قاع المحيط، اندفنت تحت الصخور والرواسب، وبسبب الضغط والحرارة تحولت الطاقة التي تحملها هذه الطحالب إلى طاقة هيدروكربونية سائلة، وهي التي يطلق عليها «النفط الخام». وعندما يحترق

(٥٥) Stephen Knack, «Sovereign Rents and the Quality of Tax Policy and Administration,» World Bank (Washington DC), Policy Research, Working Paper; 4773 (2008).

(٥٦) Alan Gelb, «Economic Diversification in Resource-Rich Countries,» in: Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason and Amadou Sy, eds., *Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2011), p. 59.

هذا النفط، فإن أحد نتائج هذا الاحتراق هو ثاني أكسيد الكربون[٥٧]. ولهذا السبب، فإن النفط يؤدي دوراً رئيسياً في ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث إن حوالى ٤٠ بالمئة من ثاني أكسيد الكربون الذي يطلق باحتراق الوقود الأحفوري في العالم يأتي من النفط، أي بعد الفحم الذي كان نصيبه قريباً من النفط، ثم تفوّق عليه ابتداءً من عام ٢٠٠٣[٥٨].

وهناك على الأقل ثلاث مدارس حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة: فهناك **أولا** من يرى ضرورة «التأقلم» مع الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، إما لاعتقادهم بأنها ستكون ضئيلة أو لعدم استعدادهم لتكبّد تكاليف السيطرة على ظاهرة الاحتباس الحراري، و«التأقلم» هنا يعني الأخذ بوسائل تخفف من حدّة آثار التغيرات المناخية بتغيير مواسم الزراعة، وتطوير نظم الزراعة، وتوفير وسائل التكييف للحرارة، وإقامة السدود للفيضانات وغيرها[٥٩].

و**ثانياً** هناك من يرى أن علاج الآثار البيئية للاحتباس الحراري يكمن في ما يعرف بالهندسة الجيولوجية أو عملية التدخل في فيزياء وكيمياء الأرض من خلال استخدام تقنيات تعكس أشعة الشمس والحرارة إلى الفضاء الخارجي[٦٠].

أما **المدخل الثالث** الذي يطرح في أدبيات البيئة، والذي يعتبر أكثر سبل علاج التغيرات البيئية قبولاً بين الأطراف، والذي تدور حوله الحوارات الحالية، فهو يتمثل بتقليص مخزون الغازات الدفيئة، خاصة ثاني أكسيد الكربون في الفضاء، إما بعد انبعاثه أو قبل انبعاثه[٦١]. إلا أن هناك عدة إشكاليات تعترض هذا الحلم، وهي إشكاليات متعلقة بتوزيع أعباء تقليص حجم الكربون بين شرائح المجتمع الواحد والدول. وقد حالت هذه الإشكاليات حتى الآن دون التوصل إلى اتفاق نهائي في أغلب المؤتمرات التي عُقدت لهذا الموضوع الذي كان أهمها مؤتمر كويوتا في اليابان عام ١٩٩٧.

سادساً: مستقبل النفط

سيتحدد دور النفط كمصدر للطاقة في السنوات القادمة بعدة عوامل، أهمها حجم الموارد النفطية المتوفرة، سواء النفط التقليدي أو غير التقليدي، وكذلك البدائل الأخرى، وهي كلها تتأثر بمستوى التقنية والتكاليف والعوامل الجيوسياسية.

---

(٥٧) Alex Prud'Homm, *Hydrofracking: What Everyone Needs to Know* (Oxford: Oxford University Press, 2014), pp. 13-15.

(٥٨) *World Energy Outlook 2006* (Paris: International Energy Agency, 2006), p. 5.

(٥٩) William Nordhaus, *The Climate Casino: Risk, Uncertainty, and Economics for a Warming World* (New Haven and London: Yale University Press, 2013), pp. 149-150.

(٦٠) «Geoengineering the Climate: Science, Governance and Uncertainty,» U.K Royal Society, Policy Document; 10/09 (September 2009).

(٦١) *The Future of Coal: Options for a Carbon-Constrained World* (New York: Massachusetts Institute of Technology, 2007), <http://web.mit.edu/coal/The_Future_of_Coal.pdf>.

١ ـ النفط التقليدي

يشير التقرير الأخير لوكالة الطاقة الدولية إلى أن إجمالي النفط التقليدي القابل للاستخراج في العالم يساوي ٣٣٠٠ مليار برميل، وقد تم استخراج ١١٣٦ مليار برميل أو ٣٤ بالمئة منه، الأمر الذي يعني أن المتبقي يعادل ٢٢٠٠ مليار برميل ما زالت قابله للاستخراج. كما أن الاحتياطي المثبت من الموارد القابلة للاستخراج يعادل مع نهاية عام ٢٠١٢ حوالى ١٧٠٠ مليار برميل أو ما يكفي حوالى ٥٤ سنة، بحسب الإنتاج الحالي، إضافة إلى حوالى ٤٦٥ مليار برميل من سوائل الغاز التي تحسبها بعض المؤسسات، كوكالة الطاقة الدولية، جزءاً من النفط التقليدي(٦٢).

وجدير بالذكر أن هذه ألأرقام للاحتياطي المثبت تعبّر عن كمية النفط التي يمكن استخراجها اقتصادياً في ظل التقنية المتوفرة، وبالتالي فهو مخزون قابل للتغيّر إذا حدث تطور تقني أو تغيّرت تكاليف الإنتاج أو أسعار النفط. في المقابل، هناك من يعتقد أن بعض الأرقام الواردة عن الاحتياطيات المثبتة فيها شيء من المبالغة لاعتبارات سياسية، ويستشهدون على ذلك بالقفزة المفاجئة التي حصلت على احتياطيات بعض أعضاء الأوبك خلال الثمانينيات بسبب رغبة كل دولة في الحصول على حصة أكبر من الإنتاج، لأن هذه الحصص الإنتاجية كانت توزعها المنظمة على أساس حجم الاحتياطي المثبت لكل دولة، وقد يكون هذا هو أحد أسباب اختلاف الخبراء على متى يصل النفط إلى ذروته، ويبدأ بعد ذلك في التراجع(٦٣).

٢ ـ النفط غير التقليدي

حتى الآن، تركز اهتمامنا على النفط الخام ذي الجودة العالية الذي تعوّد العالم على استخدامه خلال الحقب الماضية، وهو أقل أنواع النفط كثافة، وأكثرها انسياباً من باطن الأرض، وأقلها كلفة استخراج، غير أن هناك مصادر أخرى للطاقة بدأ العالم يتجه إليها في السنوات الأخيرة لمواجهة احتمالات تراجع مخزون النفط التقليدي. وقد ساعد على هذا التوجه مزيج من ارتفاع أسعار النفط التقليدي والتطور التقني، ومن هذه المصادر النفط غير التقليدي(٦٤).

وقد تزايدت أهمية النفط غير التقليدي كمصدر للطاقة في السنوات الأخيرة، كما تراجع نصيب النفط التقليدي من الإنتاج العالمي للنفط من حوالى ٩٠ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٨٨ بالمئة عام ٢٠٠٠، ثم إلى حوالى ٨٠ بالمئة عام ٢٠١٢، وهو العام نفسه الذي ارتفعت فيه مساهمة النفط غير التقليدي إلى ٥,٥ بالمئة من الإنتاج العالمي(٦٥). وهناك عدة أنواع من النفط غير

---

(٦٢) *World Energy Outlook 2013* (Paris: International Energy Agency (IEA), 2013), p. 423, Table 13.1.

(٦٣) William R. Clark, *Petrodollar Warfare: Oil, Iraq, and the Future of the Dollar* (Gabriola Islan (Canada): New Society Publishers, 2005), pp. 79-82.

(٦٤) Prud'Homm, *Hydrofracking: What Everyone Needs to Know*, pp. 19-20.

(٦٥) *Wordl Energy Outlook 2013*, p. 446.

التقليدي، منها النفط الثقيل في كندا، والنفط القيري في فنزويلا، والسجيل النفطي أو نفط الكيروجين الذي يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك كذلك النفط الخفيف الضيق، ومن صوره كذلك تحويل كل من الغاز والفحم إلى وقود، وهي كلها أنواع يتطلب استخراجها تقنية متطورة تكاليفها مرتفعة(٦٦)، كما أن لها آثاراً بيئية تعمّق من حجم الاحتباس الحراري(٦٧).

هناك بدائل للنفط التقليدي تعتبر واعدة على المديين المتوسط والبعيد، وتتفاوت هذه البدائل ما بين الغاز الطبيعي والطاقة الذرية والفحم، مروراً بالطاقة المتجددة.

٣ ـ بدائل النفط

إضافة إلى النفط غير التقليدي، هناك بدائل للنفط التقليدي تعتبر واعدة على المديين المتوسط والبعيد، وتتفاوت هذه البدائل ما بين الغاز الطبيعي والطاقة الذرية والفحم، مروراً بالطاقة المتجددة، وانتهاءً بالسيارة الكهربائية والهيدروجين. فالغاز مثلاً ليس سائلاً كالنفط، كما أنه أكثر كلفة وصعوبة في النقل، وفي التسويق، وله كذلك بدائل تنافسه. وهذه الخصائص، ولا شك، ستجعل تطوير الغاز المتوفر أكثر صعوبة مقارنة بالنفط، والطاقة الذرية لها محاذير تتعلق بمخلفاتها وبإمكانية تحويلها إلى أسلحة ذرية وغيرها(٦٨)، وعلى الرغم من المخزون الكبير للفحم، إلا أن آثاره البيئية ستكون عقبة في طريق زيادة مساهمته في تلبية الطلب على الطاقة، خاصة بعد عام ٢٠٢٠، بحسب وكالة الطاقة الدولية(٦٩). والطاقة الشمية تواجه كذلك إشكاليات، منها أن شعاع الشمس متوزع ويصعب جمعه وتركيزه بكميات كافية لتحل محل الطاقة التقليدية في استخداماتها المختلفة، كما أن هذا المصدر يتعرّض لانقطاع بسبب بوجود الغيوم والأمطار والثلوج والغبار والعواصف، وهذا يعني أنه في ظل التقنية الحالية قد تكون تدفئة وتكييف المنازل هي أفضل مجالات الاستفادة من طاقة الشمس في حالة انخفاض تكاليفها المرتفعة الحالية(٧٠).

أما قيام السيارة الكهربائية بدورها كبديل للنفط، خاصة في النقل، فإنه يعتمد على عدة أمور، منها: تقليل حجم ووزن بطاريتها، وزيادة سرعة تعبئتها، والمسافة التي تقطعها السيارة بالبطارية، وعدم ارتفاع حرارتها، وكفاءتها وقدرتها على توفير الطاقة لبقية أجزاء السيارة، كالمكيفات والمقود وبقية التسهيلات التي في السيارة؛ كل ذلك بتكاليف أقل مما هي عليه الآن.

---

(٦٦) Paul Chatsco, *Developing Alberta's Oil Sands: From Karl Clark to Kyoto* (Calgary: University of Calgary Press, 2004), p. 218.

(٦٧) Alex D. Charpentier, Joule A. Bergerson and Heather L. Maclean, «Understanding the Canadian Oil Sand Industry's Green house Gas Emissions,» Environmental Research Letter, no. 4 (2009).

(٦٨) Daniel Yergin, «The Terrifying Prospect: Atomic Bombs Everywhere,» *Atlantic Monthly* (April 1977), p. 47.

(٦٩) *Wordl Energ Outlook 2013*, p. 62.

(٧٠) John M. Blair, *The Control of Oil* (New York: Vintage Books, 1978), pp. 341-343.

إضافة إلى هذه العقبات، هناك كذلك الحاجة إلى إيجاد بنية أساسية تساعد على نجاح السيارات الكهربائية التي من بينها محطات لإعادة تعبئة البطاريات، كما تعمل السيارات الحالية من محطات البنزين، ومن بينها نشر هذه المحطات إلى خارج المدن، الأمر الذي يعني أن هناك حاجة إلى تدخل القطاع الحكومي في توفير التمويل لهذه البنية الأساسية. أما الهيروجين، فهو بديل كلفته عالية جداً في الوقت الحاضر، ولكنه قد يكون ذا جدوى في المدى البعيد(٧١).

٤ ـ العوامل الجيوسياسية

إن اتجاهات النفط التي تطرحها مراكز الأبحاث مبنية على افتراضات معيّنة حول مستوى التقنية والسياسات الاقتصادية والأوضاع الجيوسياسية، وجميع هذه الافتراضات قابلة للتغيّر، الأمر الذي يعني تغيّر اتجاهات سوق النفط. ومن بين هذه المتغيرات التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط غير التقليدي في القارة الأمريكية(٧٢)، وتزايد الطلب الصيني على النفط المستورد، وأثر ذلك في علاقة الصين بالغرب وبالدول النفطية(٧٣)، والدور الذي سيؤديه النفط والغاز الروسيين في العلاقات الروسية مع كل من أوروبا وآسيا(٧٤)، والكيفية التي ستحل بها قضية المفاعل النووي الإيراني، وانعكاسات ذلك على أمن منطقة الخليج العربي(٧٥)، إضافة طبعاً إلى القضية الفلسطينية، ومآلات الربيع العربي في أغلب الدول العربية(٧٦).

خاتمة

حاولنا في الصفحات السابقة أن نبين الدور الحيوي الذي أداه النفط في العالم بوجه عام، وفي حياة العرب بوجه خاص، منذ أكتشافه وحتى يومنا هذا، سواء تعلق ذلك بسيطرة الدول الغربية على هذا المورد من خلال شركاتها النفطية، والحصول على نصيب الأسد من ريعه منذ اكتشافه وحتى بداية السبعينيات، أو تعلق ذلك باستخدام هذا المورد في الحروب العالمية، وفي إعادة إعمار كل من أوروبا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وتحدثنا كذلك عن الكيفية التي أدت بها السياسات النفطية لشركات النفط العالمية إلى حدوث يقظة لدى الدول المنتجة

---

(٧١) Daniel Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Books, 2012), pp. 709-710.

(٧٢) US.EIA, Short Term Energy Outlook (STEO) (October 2013).

(٧٣) Robert D. Kaplan, *The Revenge of Geography* (New York: Randam House Trade Paperbacks, 2012), pp. 98-99.

(٧٤) Thane Gustafson, «Putin's Petroleum Problem,» *Foreign Affairs* (December 2012).

(٧٥) Kenneth Pollack [et al.], «U.S Foreign Policy and the Future of the Middle East,» *Middle East Policy*, vol. 21, no. 3 (Fall 2014), pp. 1-30.

(٧٦) «Regional Economic Outlook Update,» International Monetary Fund (May 2013), and «Middle East and Central Asia Department, Regional economic Outlook,» International Monetary Fund (November 2013), p. 106.

للنفط تمثلت بالمطالبة باستعادة السيادة على ثرواتها النفطية، سواء عن طريق التأميم المباشر أو عن المشاركة التي انتهت بملكية أصول شركات النفط. بعد ذلك، رأينا كيف كان النفط سبباً في أهم الحروب التي دارت رحاها في المنطقة العربية، خاصة حربي تحرير الكويت واحتلال العراق، ثم توقفنا عند تحديات التنمية في ظلّ الطفرات النفطية والتحديات البيئية المتعددة. وقد أنهينا حديثنا بإلقاء نظرة على الجدل الدائر حول نضوب النفط، ومحدّدات الاتجاهات الرئيسية لسوق النفط في السنوات القادمة □

مركز دراسات الوحدة العربية

CENTRE FOR ARAB UNITY STUDIES

تعيين مدير عام جديد

بناء على قرار اللجنة التنفيذية في ٢٠١٥/٤/١٢ وبعد مصادقة مجلس الأمناء استناداً إلى مقرراته في ٢٦ و ٢٠١٥/١/٢٧، تم تعيين:

الدكتور كمال خلف الطويل

مديراً عاماً لمركز دراسات الوحدة العربية ابتداءً من ٢٠١٥/٤/٢٠.